

دعم الرسالة الأسرية واتحاد النحالين يوزع خلايا فلاحية حلب

محمود الصالح

كشف مدير زراعة حلب نبيه مراد عن تقديم مجموعة من المنح الزراعية من عدد من الجهات الدولية والمحلية المانحة استفاد منها أكثر من ٢١ ألف فلاح من أبناء محافظة حلب.

وأوضح مراد لهـالوطن» أن المديرية وضعت خطة لتشجيع الفلاحين لإعادة زراعة أراضيهم بعد تحرير أغلب مناطق ريف حلب الشرقي والجنوبي.

منوهاً بتوزيع ١٨٠٠ صندوق خشبي و١٨٠٠ خلية نحل ومستلزماتها و١٨٠٠ عاسلة لهذه الخلايا، مبيناً استفادة ٦٠٠ فلاح منها في منطقة سفيرة في ريف حلب، وتم تقديم هذه المنحة من منظمة الفاو بالاشتراك مع مديرية زراعة حلب ونفذ مشروع الإعانة اتحاد النحالين في سورية.

وبين مراد أن وزارة الزراعة قدمت مجموعة من شبكات الري بالتنقيط ومستلزماتها إضافة إلى بذور الخضر الصيفية والشتوية استفاد منها ٢٠٠٠ فلاح في مناطق السفيرة وجبل سمعان ودير حافر والباب ومنبج ونفذت المديرية هذا المشروع. إضافة إلى مشروع دعم الزراعة الأسرية من خلال توزيع شبكات ري بالتنقيط مع البذور ومستلزماتها في المناطق المحررة واستفاد من المشروع المتقدم من وزارة الزراعة ٥٠٠ فلاح.

لافتاً إلى تقديم برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع اتحاد غرف الزراعة معونة بذار خضر مناطق منبج ودير حافر والباب استفاد منه ٨٠٠ فلاح، كما قدمت منظمة الفاو بالتعاون مع اتحاد غرف الزراعة معونة بذار لمناطق ريف حلب الشرقي استفاد منها ٧٠٠ فلاح، واستفاد منها ٢٥٠ فلاحاً من أبناء منطقة سفيرة من برنامج الفاو وهو عبارة عن بذور ومستلزمات الري الحديث.

وقامت منظمة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر العربي السوري بتوزيع بذار قمح وسماد وشبكات ري لمناطق دير حافر والباب ومنبج وجبل سمعان والسفيرة استفاد منها ١٢ ألف فلاح في هذه المناطق.

ووزعت جمعية دير مار يعقوب إعانة لبناء الخفسرة وسفيرة ومنبج وتل عربن بذور خضر وأسمدة وشبكات ري حديث استفاد منها ٢٥٠ فلاحاً. ونفذت الجمعية مشروع زراعة الفطر في المناطق ذاتها استفاد منه ٢٥٠ فلاحاً.

وقدم برنامج الغذاء العالمي المرحلة الثانية من دعم الزراعة في عدد من مناطق الريف تجهيزات الري والبذور استفاد منه ١٢٠٠ فلاح، أما منظمة الفاو فقد استفاد من المرحلة الثانية من المعونة التي قدمتها ٢٥٠٠ فلاح وهي بذار قمح.



بعد أن أصبح التسول «مهنة» انتظروا تعديلات جوهرية.. عقوبات حتى ٣ سنوات لمن يشغل الأطفال وغرامات مالية بحق المتسولين

محمد منار حميجو

أعلن عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أنه تم فرض غرامات مالية بحق من يمتحن التسول في مشروع القانون الذي يناقش حالياً في اللجنة الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب من دون أن يحدد قيمتها باعتبار أن العقوبة من جنس العمل، موضحاً أن الذين يمتحنون التسول هدفهم جمع أكبر قدر ممكن من المال.

وفي تصريح خاص لهـالوطن» كشف العكام أنه تم رفع العقوبة لمن يشغل الأطفال في التسول من ستة إلى ثلاث سنوات سجن في حين عقوبة من يمتحن التسول تراوحت ما بين شهرين إلى ستة بحسب كل حالة بعدما كانت العقوبة الحالية تنص على شهر فقط، موضحاً أن العقوبة تفرض بحسب الحالة التي يضبط بها التسول.

وأعتبر العكام أن التسول أصبح حالياً مهنة وتدر دخلاً وبيدو أن هناك من يشغل هؤلاء الأشخاص خصوصاً أنه من المعروف أن الشعوب في مناطق الشرق عاطفية، مضيفاً: تجد مثلاً شخصاً على قارعة الطريق ومعه طفل يتسول عليه ومعه وسائل لاستعطاف الناس وبالتالي هذه الظاهرة يجب قمعها.

وأضاف العكام: إذا كان هذا الشخص الذي يجلس على قارعة الطريق ومعه ذلك الطفل بحاجة إلى عمل فهناك وزارة وهي الشؤون الاجتماعية والعمل إضافة إلى الجمعيات الحكومية التي تعمل على تأمين العمل له حسب حالته وحاجته، مؤكداً أنه من هذا المنطلق تم تشديد العقوبات في التشديد الجديد لبعض مواد قانون العقوبات الخاصة



بالسول. وأكد العكام أن هذه الظاهرة كثر في ظل الحرب التي تتعرض لها البلاد وأصبحت واضحة للعيان أكثر ما كانت عليه سابقاً لذلك جاء هذا التعديل في بعض مواد قانون العقوبات. وراى العكام أن التسول ظاهرة قانونية واجتماعية وهناك من هو بحاجة إلى العمل ويتسول في حين هناك آخرون لا يفعلون ذلك وبالتالي فإن الوزارة ترى مصالح من هو بحاجة إلى العمل إضافة إلى وجود جمعيات رديفة. وأضاف العكام: من الممكن أن يكون دور الوزارة أو الجمعيات ليس على المستوى المطلوب وبالتالي يجب تفعيلها لأن واجب الدولة رعاية الأسرة

العكام: على وزارة العدل تعديل قانون العقوبات كاملاً لا جزئياً

الثامنة عشرة يوضع في مآوى إصلاحي لتعليمه مهنة أو غير ذلك فلا ينظر للطفل على أنه مجرم. ولفت العكام إلى أن وزارة العدل كل فترة تقدم مشروعاً لتشديد العقوبة على فعل من الأفعال المنصوص عليها في قانون العقوبات وهذا يعني أن هذا القانون بحاجة إلى إعادة نظر، مضيفاً: حتى هذا القانون يجب أن تدخل كل العقوبات الخاصة ضمن قانون العقوبات العام بدل أن تعدل مادة أو أكثر كل فترة. وتسائل العكام: لماذا التعديلات بهذه التجزئة رغم أن هناك لجنة مشكلت لتعديل قانون العقوبات وعلى أساس أنه تم الانتهاء من التعديل وأصبح شبه جاهز.

مدير الزراعة: خالفوا شروط الترخيص وسوف نفرهم أصحاب المداجن في السويداء يشكون من الغرامات المالية

السويداء - عبير صيموعة

اشتكى عدد كبير من أصحاب المداجن الخاصة في السويداء من الغرامات المترتبة عليهم نتيجة عدم متابعتهم لإجراءات الترخيص خاصة والتي تصل إلى نحو مليوني ليرة سورية وأكثر إذ يتم فرضها بناء على المساحة وواقع ٥ آلاف ليرة سورية لكل متر مربع، مؤكداً أن عدداً كبيراً منهم لم يكن على علم بضرورة إكمال الإجراءات بعد حصولهم على الموافقات الميدانية الخاصة بالبناء، وليس لمزاولة مهنة تربية الدواجن، ليفاجؤوا بأنهم يجب أن يحصلوا على هذا الترخيص بعد ستة أشهر من الموافقة الميدانية.

وأوضح المربون أن عدم متابعة إجراءات الترخيص من قبلهم يعود إلى وجود عدد من تلك المداجن في مناطق غير مأمولة وغير آمنة مما عرضها للسرقة والنهب والتخريب، إضافة لقيام آخرين بإغلاق مداجنهم بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج خاصة الأعلاف والمأزوت وعدم قدرتهم على العمل ضمن هذه الظروف عدا عن عدم توافر السيوالة المالية اللازمة لإكمال العمل، منوهين بجهل البعض بالقوانين الناظمة ومهجرة البعض إلى خارج القطر. مطالبين بإعفاتهم من الغرامات.

بدورها أكدت مديرية الزراعة في السويداء عدم قيام أحد بإعلام المربين بتسلسل هذه الإجراءات، مشيرة إلى ضرورة تشجيع المربين بدلا من تغريمهم خاصة أصحاب المداجن التي تنطبق عليها شروط التراخيص باعتبار أن تشغيل هذه المداجن وتسوية أوضاعها يؤمن فرص عمل ويؤمن حاجة السوق من الفروج.

مجلس الوزراء يطلب من التعليم العالي وضع آلية لاستيعاب الطلاب المتميزين الموفدين للخارج للاستفادة منهم الفاهوم لهـالوطن»: مقترح بإحداث أكاديمية أو حواضن تكنولوجية لمختلف التخصصات

فادي بك الشريف

كلف مجلس الوزراء وزارة التعليم العالي بإعداد رؤية وآلية لاستيعاب الطلاب الذين تم إيفادهم للدراسة في الخارج من هيئة التميز والإبداع العلمي وذلك بمختلف اختصاصاتهم لتحفيزهم والاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم.

وطلبت رئاسة مجلس الوزراء موافقتها بهذه الدراسة التقييمية والمقترحات المعدة من التعليم العالي خلال فترة شهر تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء ليصار إلى إقرارها بعد مناقشتها من مختلف المناحي بما يعكس إيجاباً على واقع الطلاب والغاية المرجوة بالاستفادة من خبراتهم.

وفي تصريح خاص لهـالوطن» كشفت معاونة وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي الدكتور سحر الفاهوم عن وضع مقترحات حالية للاستفادة من الطلاب وذلك بدراسة إحداهن أكاديمية أو حواضن تكنولوجية في الجامعات لمختلف التخصصات، مضيفاً: إن ذلك ضمن الظروف والأفكار المتداولة حالياً في وزارة التعليم العالي بهدف الاستفادة من خبرات وطاقات جميع الطلاب وأشار الفاهوم إلى عقد اجتماعين الأحد والأثنين القادمين لمناقشة هذا الموضوع، مشيرة إلى أنه تم تخريج نحو ٦٠ طالباً وطالبة ضمن الدفعة الواحدة في العام، علماً أن معظم الطلاب تم إيفادهم في روسيا، بعد أن رشحتهم وزارة التعليم العالي للدراسة في الخارج، مع ترشيحهم وفق مقاعد التبادل



تشكيل لجنة تقدم دراستها المفصلة لمجلس الوزراء خلال شهر

وذلك عن طريق إحداث تخصصات في العلوم الطبية الحيوية، والليزر، وبرامج في البحوث، إضافة إلى برنامج «الميفاترونكس» في جامعة تشرين، وبناء عليه تم إيفادهم إلى الخارج بعد الانتهاء من البرامج الجامعية، مضيفاً وجود اختصاصات للطيران والمعلوماتية خلال الفترة السابقة، لتحضير الاختصاصات في العلوم الطبية الحيوية والليزر والميفاترونكس، و٤ اختصاصات في البحوث. وذكرت الفاهوم أن من ضمن المقترحات استيعاب الطلاب في المراكز البحثية كهيئة الطاقة والبيوت، وخاصة بعد أن أنبت

زعت بـ«العلف» آخر المخالفات في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

تتفاوت أسعار المواد الأساسية في أسواق اللاذقية في ظل تخطي سعر الصرف الذي بات شامعاً يدخل الخضر والفواكه في بورصة الدولار عند كل صباح، بحسب ما يقول عدد من المواطنين لهـالوطن» مطالبين بضرورة ضبط الأسعار وحماية المستهلك بشكل حقيقي في ظل استغلال معظم التجار للقمّة عيشهم وتلاعبهم بالأسعار بشكل تصاعدي من جهة، إضافة لتلاعبهم ببنوعيات المواد وغشها بإدخال مواد غير صالحة للطعام في تصنيعها، على حد تعبيرهم.

وبالعودة إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أكد مصدر مسؤول لهـالوطن» أنه وخلال متابعة ومراقبة العمل في أسواق المحافظة، تم تسجيل ٦٥٢ ضبطاً تموينياً خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين، مشيراً إلى سوق ٦ أشخاص إلى النيابة العامة وإغلاق ١٥ محلاً لمخالفتها القوانين والأنظمة التموينية.

وأكد المصدر أن المديرية وبمتابعة مباشرة من محافظ اللاذقية خلال اليومين الماضيين، تمكنت من ضبط منشأة «العكاف» الخاصة بإنتاج المواد الغذائية وتغليفها ومنها «الزعر» في حي الرمل الجنوبي لاستخدامها مواد علفية تالفة وغير صالحة للاستهلاك البشري، مبيناً أنه تمت إحالة المخالف إلى القضاء بصفة موجودة كما تعمل على سحب المواد من السوق بالتعاون مع الجهات المختصة.

في وقت، أشار المصدر التمويني إلى توفر الخضر والفواكه حسب الموسم، مع ارتفاع أسعار بعض الأصناف كالبطاطا والبندورة والخيار، مقابل استقرار أسعار الحمضيات. ولفت تقرير صادر عن المديرية إلى أن الضبوط

المسجلة تضمنت عدة مخالفات منها ١٩١ لعدم الإعلان عن الأسعار فيما يخص المواد المختلفة، ٩٩ ضبطاً تموينياً لعدم حيازة فواتير. وأشار التقرير - الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه - إلى تسجيل ١٢ مخالفة تموينية للبيع بأسعار زائدة، ٤ ضبطاً لحيازة مواد منتهية الصلاحية، ٢١ ضبطاً لحيازة مواد مجهولة المصدر ودون فواتير، ٨ ضبطاً للغش في عملية بيع مواد مختلفة، ٢١ ضبطاً لعدم وجود مواصفات وعدم إعداد كلف مواد مختلفة. ولفت التقرير إلى تسجيل ١٣ ضبطاً خاصاً بعملية بيع اللحوم الحمراء التي تم التعامل بها خارج السلع وعدم الإعلان عن أسعارها، ٢٤ ضبطاً في مجال اللحوم البيضاء «فروج وأسماك»، لعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بأسعار زائدة ولتقع الفروج بالماء. وفيما يخص الخبز، بين التقرير أنه وخلال مراقبة عمل الأفران، تم تسجيل ٦٨ ضبطاً لنقص في وزن ربة الخبز، ولعدم التقيد بمواعيد العمل للمخابز والاتجار بالخبز من دون اعتماد رسمي، ضبط واحد للاتجار بالدقيق التوميني بطرق غير مشروعة.

وأشار التقرير إلى تسجيل ١٤٥ ضبطاً خاصاً بالحروقات، منها ١٢٢ ضبطاً تموينياً لنقص بعدادات مضخات حروقات وعدم الإعلان عن أسعار الغاز، ١٣ ضبطاً تموينياً للاتجار بالغاز المنزلي بطرق غير مشروعة. وخلال الشهرين الفائتين، تم سحب ٢٦٨ عينة من الأسواق من مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية، بحسب المصنفات، مشيراً إلى مخالفة ٦٨ عينة منها للمواصفات القياسية السورية، ومطابقة ٩٤ عينة منها، فيما لا تزال ٨٨ عينة قيد التحليل.